تأثيرات التحول إلى الاقتصاد الافتراضي
على إدارة التغيير الإستراتيجي للموارد البشرية

د/ **مزريق عاشور**، أستاذ محاضر – جامعة الشلف
achourmoncef28@yahoo.fr
معمر قوادري فضيلة، أستاذة مساعدة، جامعة الشلف
kouadrifadhila@yahoo.fr

مقدمـــــة:

استبدل الاقتصاد الافتراضي موقعه، وتحول إلى قائد للاقتصاد الحقيقي القائم على الثروات الطبيعية والعمل (العنصر البشري) ورأس المال (النقود والمعدات)، وكل ذلك يخلق الإنتاج الذي يتجلى في صورة إنتاج زراعي أو صناعي أو تعميري، وصار اقتصاد الثروات الطبيعية والصناعة والإنتاج مقادا بآليات هذا الاقتصاد الافتراضي، وصارت تلك الآليات والعناصر المكونة للاقتصاد الافتراضي تتحكم بذلك الاقتصاد الناجم عن الثروات الطبيعية والإنتاج الصناعي والزراعي.

فيمكن اعتبار الاقتصاد الافتراضي كنوع آخر من الاقتصادات "غير الحقيقية"، وتتمثل في مقدرات مالية هائلة يتم تداولها عبر تقنيات مختلفة تقوم خلالها باستنزاف الموارد دون أن تبتكر جديدا أو تخلق منتجا فعليا، وفي هذا يظهر شقان، الأول "الاقتصاد الورقي" وهو الذي يعتمد على بيع وشراء الأسهم والسندات والأوراق المالية، والثاني "الاقتصاد الافتراضي"، وظهر ذلك مع قيام التقدم التكنولوجي بتقديم اقتصاد جديد، ويعتمد على شراء الألعاب والبرامج وحتى السلع عبر الإنترنت، فيقدم وسيلة تجارية جديدة يصبح التاجر من خلالها مجرد وسيط يعرض بضاعة ما قبل أن يشتريها، وحين يتلقى عرض الشراء يقوم بشرائها وبيعها. فضلا عن أن الأزمة المالية الأخيرة قدمت أكبر تحذير للعالم من هذه الاقتصادات غير الحقيقية وما يمكن أن تفعله بنا إذا طغت على الاقتصادات الحقيقية.

يمكن تفسير الاقتصاد الافتراضي الذي يمارس في البنوك و المؤسسات المالية بالمعارضة مع الاقتصاد الواقعي المنتج الذي يتمثل في القطاع الصناعي و الفلاحي و قطاع الخدمات. فالقطاع الواقعي يقوم بتشغيل عمال و انتاج مستهلكات أما الاقتصاد الافتراضي فهو يميل لاستبدال المستهلكات الحقيقية بسلع افتراضية و يعتمد في ذلك بالأساس على المضاربة.

أسباب التحول للإدارة الإلكترونية في ظل الاقتصاد الافتراضي حتمية تفرضها التغيرات العالمية، ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات أصبحت أحد محددات النجاح لأي مؤسسة.

حيث تثبت الدارسات أنه يمكن تحقيق زيادة من 30% إلى 50% في الإنتاجية نتيجة لتطبيق المنظمات الافتراضية.

في ظل الاقتصاد الافتراضي، والتغييرات التقنية الحاصلة في العالم، جرت تغييرات ملحوظة في تركيب ومتطلبات الأداء للموارد البشرية، ويصبح من المهم إحداث تطوير مماثل في مفاهيم وتقنيات إدارة الموارد البشرية عند اختيار وتشغيل وتنمية المورد البشري في المنظمات المعاصرة، وذلك لمواكبة متطلبات التقنيات الحديثة والمطبقة فيها وإسهاما في جهود تطوير مفاهيم إدارة الموارد البشرية، تم بلورة مفهوم إدارة الموارد البشرية الإلكترونية ليعبر عن تلك التحولات الفكرية والتقنية في مجالات إدارة الموارد البشرية.

إدارة الموارد البشرية الإلكترونية نمط جديد من الفكر والممارسة الإدارية يتبنى معطيات عصر المتغيرات السريعة، ويستوعب تقنياته المتجددة، ويطبق آلياته الفاعلة وتستثمر تقنيات المعلومات والاتصالات في أداء وظائفها.

الإشكالية: يتبلور التساؤل الرئيسي لهذه الورقة البحثية في معرفة ما هي تأثيرات الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الدور الإستراتيجي للموارد البشرية، وما هو دوره في استحداث أنماط عمل جديدة؟

أهمية البحث: تبرز أهمية هذه الورقة البحثية في تطرقها لمفاهيم حديثة هي الاقتصاد الافتراضي والإدارة الإلكترونية للموارد البشرية. وعلاقة التأثير المتبادلة بين الاقتصاد الافتراضي والعنصر البشري.

أهداف البحث: نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبراز علاقة الاقتصاد الافتراضي بالاقتصاد الحقيقي، من خلال تبيان انعكاسات الاقتصاد الافتراضي على التغير في أنماط العمل للموارد البشرية، والتعرف على متطلبات عمل إدارة الموارد البشرية الإلكترونية في ظل الاقتصاد الافتراضي ضمن المؤسسات الافتراضية.

وعليه كانت خطة العمل محددة في العناصر التالية:

أولا: مفهوم الاقتصاد الافتراضي وعلاقته بالاقتصاد الحقيقي.

ثانيا: تغير متطلبات العمل وأنماط العمل الجديد في إطار الإدارة الالكترونية.

ثالثا: دور الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية في إعطاء دور أكثر إستراتيجية للموارد البشرية.

أولا: مفهوم الاقتصاد الافتراضي وعلاقته بالاقتصاد الحقيقي

للتعرف على الاقتصاد الافتراضي سنتناول مفهوم الاقتصاد الافتراضي، أنواعه، العوامل التي أسهمت في انتشاره، و التحول من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد الافتراضي.

1- مفهوم الاقتصاد الافتراضي:

الاقتصاد الافتراضي "Virtual Economy" يعرف على أنه عمليات البيع والشراء عبر الانترنت والتي انتشرت في الآونة الأخيرة وخاصة فيما يتعلق بشراء البرامج الالكترونية من خلال مواقع معينة مثل "eBay" وغيرها، ولكنها امتدت بعد ذلك لتشمل سلع مادية حقيقية يشتريها فرد ما عبر الانترنت وتصل إلى منزله فعلاً.

وبالرغم من أنها عملية تجارة فعلية تجعله يرقى إلى مستوى الاقتصاد الحقيقي إلا أنه يختلف عن الاقتصاد الحقيقي في أنه لا يخلق مزيدا من الوظائف فيكفي عدد محدود جدا لعرض البضائع على الانترنت وتوصيلها إلى مشتريها، كما أنه لا ينتج سلعة ولا يشترى السلعة إلا بعد أن يجد مشترٍ، أي أنه يبيع ما لا يملك، وهو بذلك مجرد وسيط أو "طفيلي" يحقق أرباح من عمليات تجارة إلكترونية لا تقدم إضافة حقيقية للاقتصاد.(1)

وقد ارتبطت المأساة الراهنة بنقل الاقتصاد العالمي من مرحلة الاقتصاد الحقيقي القابل للتعامل على كافة مفرداته بيعا وشراء وتقييمها التقييم العادل والكامل لكافة الأطراف في التعامل عند إتمام عمليات البيع والشراء إلي مرحلة الاقتصاد الافتراضي الذي تتم من خلاله معاملاته بالبيع والشراء مع الافتراض اليقيني منذ اللحظة الأولى للتعامل بعدم إتمام العمليات فهي من الأساس تعامل مع رغبات لا يتم سداد قيمتها بحكم أنها رغبة ويتم التعامل معها بقيم غير حقيقية بحكم أن التسليم والتسلم لا يتحقق ولا يتم وهي معاملات يسدد عنها قيم تتراوح بين1% و2% من قيمة عقودها المستقبلية التي هي عقود مضاربة تتم حلقات التعامل عليها بين مضاربين يسدد كل منهم للآخر قيمة المضاربة الأعلى للسعر، وتظل قيمتها الأصلية دائما في دائرة الافتراض فقط لا غير.

يمكن تفسير الاقتصاد الافتراضي الذي يمارس في البنوك و المؤسسات المالية بالمعارضة مع الاقتصاد الواقعي المنتج الذي يتمثل في القطاع الصناعي و الفلاحي و قطاع الخدمات. فالقطاع الواقعي يقوم بتشغيل عمال و إنتاج مستهلكات أما الاقتصاد الافتراضي فهو يميل لاستبدال المستهلكات الحقيقية بسلع افتراضية و يعتمد في ذلك بالأساس على التداول أو المضاربة وهي عدة عمليات مالية أو تجارية الهدف منها تحقيق عائد ربحي حسب توقعات ايجابية أو سلبية حول أسعار السوق.

تستعمل لفظة اقتصاد افتراضي أيضا للحديث عن الاقتصاد الذي يتواجد في عالم مثابر افتراضي و يتم فيه تبادل السلع الافتراضية مثلا كألعاب الكمبيوتر.(2)

مصطلح الاقتصاد الافتراضي يهدف إلى إعطاء تغطية أيديولوجية خادعة لعملية تجريد الاقتصاد الواقعي من سيطرته المركزية على السوق، والقذف به إلى هوامش الحضارة العولمية. فهو في ادعائه رفع الحدود أمام حركة الرساميل، لم يلغِ المواقع الجغرافية وحدها، بل حررها من الرقابات

القانونية. أصبحت الدولة أشبه بشاهد زور على أسواقها التي هي بدورها تفقد نظامها التبادلي الذاتي؛ وهو القائم على معادلة التوازن أو التناسب بين طبيعة الحاجات الاستهلاكية للمجتمع والسلع المواتية لها. إنه التناسب المحدد لآلية التسعير بحسب القدرات الشرائية لعامة المستهلكين. كل هذه الأولويات المؤسسة لثقافة السوق هي عينها مفردات الاقتصاد الواقعي الذي يُراد الإطاحة به، وبأدواره المادية والاجتماعية المتوارثة. وفي هذا المجال لا أحد يتحدث بصراحة عن مصير الودائع العربية والاستثمارات الهائلة المشاركة في شتى قطاعات الاقتصاد الافتراضي، بدءاً من الأسواق المالية الخليجية الناشئة حديثاً نسبياً، لكنها الغارقة في تقليد آليات وول ستريت؛ هذا عدا عن كون تريليونات المال الخليجي هذا قد تم تجميدها لحساب سندات الدول الأمريكية. فالخسائر العربية في هذه القطاعات محجوبة الأرقام الحقيقية. ولكن كما هو معروف فإن كل فرد خليجي، من الطبقة الوسطى فما فوق، هو لاعب بشكل ما في أسواق البورصات المحلية والدولية، والأمريكية منها على الخصوص. بل ربما كانت هذه الثروات الرقمية أولى ضحايا الانهيار الافتراضي على صخرة الاقتصاد الواقعي الذي ينتظر ساعة انتقامه الرهيبة. فحول الاقتصاد الحقيقي يدور اقتصاد آخر، غير حقيقي، شبحي، طيفي، ورقي، يمكن تسميته الاقتصاد الافتراضي أين يتم الاتجار بـــسلع افتراضية، غير حقيقية، هي كل صنوف الأوراق المالية، كالنقود الورقية والأسهم والسندات.(3)

2- أنواع الاقتصاد الافتراضي:

الاقتصاد الافتراضي هو الاقتصاد الذي يتعامل مع مال ليس موجودا على وجه الحقيقة. و هناك نوعان من الاقتصاد الافتراضي هما: (4)

أ- النوع الأول من الاقتصاد الافتراضي: معروف لدى كثير من الناس و يتعامل به مجموعة من المستثمرين عن طريق الانترنت. و واقع هذا الاقتصاد أنه يتعامل مع بضاعة وهمية يفترض البائع وجودها و يضع لها مواصفات معينة و قد يصورها و يصف لها قيم افتراضية ثم يعرضها للمزاد في الأسواق الالكترونية مثل سوق (Ebay) ، و يقوم أحد الأشخاص بشراء البضاعة الوهمية و يدفع ثمنا لها حسب مقاييس وهمية. و تتراوح البضاعة الوهمية من أدوات صيد و قتال أثرية تبلغ قيمتها عشرات الدولارات ، إلى مراكب فضائية تزيد قيمتها على 100000 دولار. هذا النوع من الاقتصاد لا يزال حديثا و تبلغ قيمة المال المتداول في هذه الأسواق بضع مليارات دولار. و واضح أن هذه النوع من الاقتصاد يؤدي إلى وجود ثروة و تناميها دون أن يكون هناك ما يقابل هذه الثروة من بضاعة أو خدمات. ما يؤدي إلى الخروج على قاعدة أن المال في الأصل هو أداة لتبادل البضائع و الخدمات.

ب- النوع الثاني من الاقتصاد الافتراضي: هو الأهم في هذا الموضوع فهو الذي يؤدي إلى ظهور الاقتصاد أكبر بكثير من حجمه الحقيقي. و هو قائم على فرضية أن المال الحقيقي لن تكون هناك حاجة لاستعماله و بالتالي فإنه من الممكن التعامل بقيم افتراضية للمال. و مثال ذلك ما حصل مع

الملياردير دونالد ترمب الذي كان يتعامل في السوق بمليارات الدولارات و يقوم بإنشاء المشاريع الضخمة في حين أن ثروته الحقيقية لا تساوي جزءا بسيطا من قيمته الافتراضية، و حين تعرض لمطالبة الدائنين كاد أن يعلن إفلاسه الشخصي إضافة إلى الإفلاس التجاري .

3- العوامل المساهمة في تفشي الاقتصاد الافتراضي:

بدأت ظاهرة زيادة المال على الحجم الحقيقي للمال بشكل كبير و على مستوى اقتصاد الدول مع ظهور الأسواق المالية في نيويورك نهاية القرن التاسع عشر. و قد ساعد على تأصل هذه الظاهرة لتصبح هي الطاغية في اقتصاد الدول ثلاثة عوامل رئيسة هي تقييم المؤسسات المالية بالقيمة الاسمية للأسهم، و اعتماد قيمة الفائدة (الربا) أساسا للتحكم بحركة المال، و فصل العلاقة بين العملات الرئيسة و الذهب. و فيما يلي عرض لهذه العوامل:

أ- الأسهم و الاقتصاد الافتراضي:

أدى نظام الأسهم المالي منذ مطلع القرن الماضي إلى زيادة نمو المال المرتبط بالأسهم بشكل أسرع بكثير من نمو الاقتصاد الحقيقي الذي تمثله الأسهم. و لما تعرض السوق المالي في نيويورك إلى أول انهيار سنة 1929 عزا الاقتصاديون ذلك الانهيار إلى الفرق الشاسع بين قيمة السوق المالية و المرتفعة جدا و قيمة الاقتصاد الحقيقي. و قد ذكرت مجلة الايكونومست بتاريخ 2/11/1929 أن السبب الرئيسي لانهيار السوق هو الزيادة العالية لأسعار السوق مقارنة بالواقع الحقيقي للاقتصاد. و لإدراك هذه الناحية فقد تبين أن أسعار السوق المالية زادت خلال الفترة ما بين 1925 و 1929 بنسبة 120 %بينما لم يتعد النمو الاقتصادي للفترة نفسها 17%. و قد حصل الأمر ذاته سنة 1987 حين انهار السوق مرة أخرى حيث لاحظ المراقبون أن أسعار السوق المالي قد تضخمت بشكل كبير مقارنة مع الحجم الحقيقي للاقتصاد، حيث زاد الفرق بين الاقتصاد الافتراضي و الاقتصاد الحقيقي عن 200%. و مع نهاية القرن العشرين و صل الاقتصاد الافتراضي ثلاثة أضعاف قيمة السوق الحقيقي.

و الحاصل أن القيمة الاسمية للأسهم المالية لا تعكس حقيقة الإنتاج الاقتصادي. فمن الممكن أن ترتفع قيمة الأسهم للشركة دون أن يكون هناك أي إنتاج أو ربح للشركة كما حصل مع شركة أمازون حيث تجاوز سهم الشركة 300 دولار في الوقت الذي لم تحقق الشركة أية أرباح.

إن مثل هذا التعامل المالي يجعل هناك وجهان للاقتصاد. وجه حقيقي مرتبط بالنمو الاقتصادي و الإنتاج و هو القوة الحقيقية للاقتصاد. و وجه وهمي يعكس الصورة التي يراها المجتمع المحلي و العالمي عن حالة الاقتصاد. و حين يكون الفرق بين الاثنين بسيط لا تظهر مشاكل في الاقتصاد. و لكن حين يصبح الفرق شاسعا كما هو الحال الآن و عام 1987 و عام 1929 فان الأمر يكون خطيرا و قد يؤدي إلى أثار مدمرة لسنين طويلة كما حصل مع النمور الأسيوية .

و تدرك الدول الرأسمالية حجم المشكلة و خطورتها و هي لا تنفك تضع الخطط و البدائل للحيلولة دون انهيار مدمر أو لتخفيف أثار الانهيار أو للخروج السريع بعد الانهيار. أما السبب المباشر للانهيار فيعود إلى محاولة بعض المستثمرين أن يحولوا ما يملكوه من مال وهمي إلى مال حقيقي. فلو افترضنا أن المال الحقيقي يشكل 10% من المال الافتراضي فان مجموع ما يمكن تحويله إلى مال حقيقي لا يزيد عن 10% من المال الكلي، و باقي المال يساوي لا شيء. و من هنا حين يرى ملاك الأسهم أن أحد كبار المستثمرين بدأ ببيع ما يملك (لتحويل ماله إلى مال حقيقي) فيسارعون إلى بيع ما يملكون خوفا أن لا يبقى لهم شيء من المال الحقيقي فيحصل الانهيار.
و خطورة الاقتصاد الافتراضي تكمن في إيجاد حالة من الوهم الاقتصادي قد يصدقها و يتصرف بناءا عليها حتى كبار الاقتصاديين و السياسيين، ما يدفعهم للقيام بمشاريع أكبر حجما من مقدراتهم الحقيقية. و قد تكون لمثل هذه الأعمال أثار ايجابية مؤقتة خاصة إذا كانت هذه المشاريع داخلة في حقل التنافس مع الغير .و قد استفادت أمريكا بشكل كبير حين كانت في صراع مع الاتحاد السوفياتي .حيث كان الاتحاد السوفياتي يستعمل المال الحقيقي في أعماله و مشاريعه، و كانت أمريكا تستعمل الاقتصاد الوهمي. و لكن حين تتعرض الدولة إلى أزمة مالية أو سياسية يفوق حجمها حجم الاقتصاد الحقيقي فان الوهم قد يدفع الدولة إلى مقامرة خاسرة. و قد تعمد الدول إلى خلق أزمات فعلية لدول أخرى تعتمد على الاقتصاد الافتراضي في دائرة الصراع معها.

ب- الربا و الاقتصاد الافتراضي:

إن غاية السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي هي المحافظة على أعلى مردود إنتاجي و توظيفي و استقرار الأسعار. و يتم تحقيق ذلك من خلال آلية قائمة على التحكم بقيمة الربا زيادة أو نقصانا. فحين يحصل ركود في الاقتصاد تعمل الدولة على خفض قيمة الربا من أجل تشجيع الاقتراض و زيادة الطلب على الحاجات. و بالمقابل يتم رفع قيمة الربا للحد من التضخم المالي. و المهم هنا هو إدراك أهمية الربا بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي باعتباره أهم أداة للتحكم بالاقتصاد. و من هنا كان انتشار المؤسسات المالية التي تقدم خدمات القروض للأفراد و الشركات و المؤسسات و حتى للحكومات نفسها.

وضمن هذا الاقتصاد الربوي تكون حركة المال باتجاهين اتجاه الإيداع و التسديد من المستثمر للبنك أو اتجاه الإقراض من البنك للمستثمر. و باستثناء الحالات التي تكون نسبة التضخم أعلى من نسب الفائدة خلال فترة السداد فان كمية المال المتجه باتجاه البنك تكون أكثر بشكل مطرد من كمية المال المتجه باتجاه المستثمرين. فإذا كان المال الحقيقي هو المال الذي يتعامل به المستثمر لزيادة الإنتاج و المحافظة على استقرار الأسعار حسب ما تقتضيه السياسة المالية فان هذا المال سيكون

بالتأكيد أقل بكثير من المال الذي يتجمع لدى البنوك. و من هنا يظهر الفرق بين المال الحقيقي و المال الافتراضي.

إن الذي يساعد على استمرار هذه الزيادة المطردة بالمال الوهمي هو عدم ظهور حاجة ملحة لسحب أموال كثيرة من البنوك مرة واحدة. و حين يحصل أن يتعرض أحد البنوك لضغط المستثمرين و المودعين لسحب كمية تفوق كمية المال الحقيقي فان البنك سرعان ما ينهار لعدم مقدرته تلبية حاجة الزبائن كما حصل مع البنوك الأمريكية في أزمة الرهن العقاري عام 2008. هذا إذا لم تتدخل الحكومة لإنقاذ البنك و دعمه بأموالها. و إذا كانت المشكلة عامة في أكثر من بنك فان الدول الكبرى تعمد إلى طبع و ضخ أموال تتناسب مع حجم المال الوهمي. و هذا من شأنه أن يؤدي إلى تضخم هائل و هبوط بالأسعار و ضعف بالإنتاج و قد يؤدي إلى كارثة مالية هائلة. و يكفي أحيانا لحصول مثل هذه الكوارث أن يتحرك المودعون للمطالبة بسحب جزء كبير من أرصدتهم في وقت واحد.

ج- فصل العلاقة بين العملات الرئيسة و الذهب:

ما كان يمكن للاقتصاد الافتراضي أن يصبح ظاهرة و يستشري بالشكل الذي رأينا لو أن العملات الرئيسة كالدولار بقيت مرتبطة بالذهب حسب ما قررته اتفاقية بريتون وودز سنة 1944. فقد حددت الاتفاقية أسس واضحة لسعر صرف العملات مقابل الذهب ضمن تذبذب لا يزيد عن (1%). كما حددت أسس تبين كيفية تحويل العملات إلى الذهب. فمع وجود مثل هذا القانون لا يمكن لأي دولة أن تسمح لاقتصادها أن يظهر على وجه أكثر بكثير من حجمه الحقيقي لأن ذلك سيكلفها مخزونها من الذهب و قد لا يكفي المخزون مطلقا حسب ما رأيناه من أرقام خيالية للاقتصاد الافتراضي. و لكن حين انقلبت أمريكا على اتفاقية بريتون وودز و حررت الدولار من الذهب أطلقت العنان لأسعار السوق دون أي قيد. و لم تكتف أمريكا بذلك بل عادت و فصلت العلاقة بين المال و الاقتصاد، فصار من الممكن للمال أن ينمو و يزداد بسرعة أعلى بكثير من سرعة نمو الاقتصاد. فكان هذا الفصل بين المال و الذهب من جهة، و بين المال و النمو الاقتصادي من جهة أخرى هو الذي مكن من وجود الاقتصاد الافتراضي و نموه.

وتأسيسا على ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي: هل الاقتصاد الافتراضي يعتبر عامل قوة أو عامل ضعف لدى الدول؟ مما لا شك فيه أن الاقتصاد الافتراضي يؤدي إلى ظهور الدولة بمظهر القوة ما يمكنها من المناورة و التهديد و التأثير على الدول الأخرى، و قد يمكنها من تدمير اقتصاد دول بالكامل خاصة إذا كانت تلك الدول تستعمل اقتصادها الحقيقي أو كانت أقل قدرة من الدولة المهاجمة. و لا تزال أمريكا تستعمل الاقتصاد الافتراضي للتأثير على أوروبا و اليابان و الصين و غيرها. ففي الوقت الذي يشكل فيه مظهر قوة، فهو كذلك يشكل مقتلا لهذه الدول. و ذلك أنه في حال تعرض الدولة إلى

أزمة حقيقية سواء بسبب الكوارث أو الحروب بحيث تستهلك الأزمة ما يعادل الاقتصاد الحقيقي للدولة فان اقتصاد الدولة سيصاب بالإفلاس .

و الحاصل أن الدول الرأسمالية الكبرى مثل أمريكا و أوروبا قد بنت اقتصادها الضخم على أساس الاقتصاد الافتراضي . و الأهم من ذلك أن هذه الدول لا يمكنها التراجع لإعادة بناء اقتصادها على شكل آخر. فالسياسة المالية كلها قائمة على الربا، و الثراء الفاحش و الزيادة المطردة للمال أصبحت هي الغاية الوحيدة للسياسة المالية و الاقتصادية. و من هنا لا يمكن تصور إعادة بناء الاقتصاد في الدول الرأسمالية ليصبح أقرب للواقع. و بالتالي يبقى معرضا للمحق و الانهيار. و يقول الله تعالى: "الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لا يَقُومُونَ إِلا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ" الآية 275 البقرة. و يقول الله تعالى: "يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ" الآية 276 البقرة.

4- التحول من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد الافتراضي والرأس المال الطفيلي:

مع نمو الشركات وتضخم حجمها تجمع الرأس المال الاجتماعي المتشتت بين المنشآت الصغيرة، بين يدي قلة قليلة من المنشآت الصناعية فاستحوذت بذلك على القسم الأكبر من الرأس المال المستثمر في الصناعة. إذن العصامية الاقتصادية في الرأس مال الصناعي كانت تقتضي أن القليل من المال يأتي من القروض المصرفية لكن تجمع رأس المال بين يدي قلة قليلة أدى حتما للاحتكار فأصبحت بذلك هذه القلة القليلة من المنشآت الصناعية تستحوذ على القسم الأعظم من رأس المال المستثمر في الصناعة وتبعا لذلك تقلص عدد البنوك مقابل تضخم رؤوس أموالها وودائعها بفضل الفائض المالي الصناعي الضخم. وبهذا انقلبت المعادلة حيث أصبح الاحتكار يمثل جوهر الاقتصاد من جهة والنشاط المصرفي من جهة أخرى. ونشأ عن اقتران الرأس المال الصناعي والرأس المال المصرفي رأس مال طفيلي وهو رأس المال المالي، الذي نشأ عن دخول الرأس المال المصرفي إلى داخل الصناعة وامتلاكه حصة الأسد من رأس مالها وبهذا صار القسم الأعظم من الكتلة النقدية الورقية في حوزة حفنة من المصارف وهي نفس المصارف التي استحوذت على حصة الأسد في المنشآت الصناعية . بهذا فقدت المنشآت الصناعية عصاميتها وذلك لرضوخها لابتزاز مقرضيها أي المصارف. إذن في البداية كان نشاط الرأس المال المصرفي موجه للصناعة أي لميدان الاقتصاد الحقيقي وتدريجيا أصبح المتفرد بحصة الأسد من الكتل النقدية الورقية ثم في النهاية ابتعد النشاط المصرفي عن مجاله الطبيعي وتوجه إلى الاقتصاد الافتراضي (الورقي البحت) حيث الربح السهل والسريع في المضاربة. وبهذا وقع الاقتصاد الحقيقي بين فكي عفريت كما يقول المثل بين القروض المصرفية التي تملك نصيب الأسد في الرأس مال الصناعي وبين حبس الأموال المصرفية على الصناعة . واتجهت هذه الكتلة الضخمة للمضاربة حيث الربح السريع واليسير. وهكذا انفصل الرأس مال النقدي عن الاقتصاد المنتج في جانبه الأعظم واتجه للاقتصاد الافتراضي الذي يتمثل في الاتجار

بالأسهم والمضاربة. وبهذا لم يعد العمل والإنتاج هو مصدر الثروة بل أصبح المال الموظف للمضاربة هو مصدر الثروة. هذه الثروة " افتراضية " بما أنها لا تزيد مليما واحدا للثروة الحقيقية للبلاد. كيف تخلق الثروة ؟ تبدأ بشراء وتحويل كمية من النقود إلى آلات ومواد أولية وأبنية ووقود الخ... لنحصل في الآخر على كمية من السلع. قيمة هذه السلعة جزء منها يعادل قيمة القيمة المنقولة والجزء الثاني يعدل القيمة الجديدة: كمية العمل الضرورية اجتماعيا بحيث جزء من هذه القيمة يوزع على العمل والبقية من القيمة الزائدة يذهب إلى رب العمل الصناعي. هكذا تخلق الثروة وكل ما لا يستثمر بهذه الطريقة لا ينتج مزيدا من الثروة الحقيقية. وهذا هو في الأساس تعريف النشاط الاقتصادي.

لماذا لا تعد التجارة الافتراضية نشاطا اقتصاديا بالمعنى المذكور؟ وكيف أنها لا تزيد بمليم واحدا لثروة البلاد؟ لنفترض عشرة مستثمرين لكل واحد منهم ألف دولار. وجميعهم يستثمر في التجارة الافتراضية واختار جميعهم المضاربة في البورصات فبعضهم سيربح وبعضهم سيخسر. ماذا ربح الرابحون؟ ربحوا ما خسره الخاسرون من العشرة المذكورين. إذن القيمة الكلية عشرة آلاف دولار لم تتغير ولكن الذي تغير أن الرابحون اقتسموا ما خسره الخاسرون منهم. لقد وقع إعادة اقتسام المبلغ ذاته، لا غير. وكذلك الربح في تجارة الأسهم فهو متأت من الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع للسلع الافتراضية. إذن المال الاقتصادي النقدي هو في الواقع مال عاطل عن العمل المنتج للثروات، فهو نزيف مالي يخرج من الصناعة الحية إلى المصارف ولا يعود إلى المصانع صانعة الثروة الحقيقية. لنرى تطبيق ما قلناه على الاقتصاد الأمريكي اليوم. الناتج القومي الأمريكي أربعة عشر ترليون دولار، والناتج القومي يمثل القيمة الجديدة المنتجة في الاقتصاد القومي. حصة الزراعة في هذا الناتج القومي 1%. وحصة الصناعة 21% وحصة الاقتصاد المنتجة 22%. إذن 78% من الناتج القومي مصدرها الخدمات وهي متأتية خاصة من المصارف وهي كما رأينا هي غير منتجة للثروة أي أنها توظف خارج الاقتصاد المنتج للثروة والسلع وبالتالي فهو يوظف في الاقتصاد الافتراضي.(4)

حول الاقتصاد الحقيقي يدور اقتصاد آخر، غير حقيقي، شبحي، طيفي، ورقي، يمكن تسميته: الاقتصاد الافتراضي، حيث يتم الاتجار بسلع افتراضية، غير حقيقية، هي كل صنوف الأوراق المالية، كالنقود الورقية والأسهم والسندات.

إنَّ كل سلعة، لها قيمة، يُعبَّر عنها بسعر، ولكن ليس كل شيء له سعر يجب أن تكون له قيمة.

هذا الاقتصاد الافتراضي لا يعرف من الاتِّجار إلاَّ الاتِّجار بسلع افتراضية، غير حقيقية، ورقية، فيعرف من الربح والخسارة ما يؤكِّد أنَّ المتَّجرين لا يفعلون شيئاً سوى اقتسام، وإعادة اقتسام،" الثروة الورقية"، التي مهما تضخَّمت لا يمكنها أبداً أن تضيف أقل مقدار إلى الثروة الحقيقية

للمجتمع إلاَّ إذا قام الاقتصاد الحقيقي، بشدِّها إليه، أي بتوظيفها فيه، حيث تلك السلعة قوَّة العمل التي باستهلاكها تُنْتِج" القيمة الجديدة." ، فالاقتصاد الرأسمالي العالمي الآن هو مصنع يكاد أن يختنق بدور القمار.(5)

ثانيا: تغير متطلبات العمل وأنماط العمل الجديد في إطار الإدارة الالكترونية

يعتبر مصطلح الإدارة الإلكترونية من المصطلحات الإدارية الحديثة والتي ظهرت نتيجة للثورة الهائلة في شبكات المعلومات والاتصالات، والذي أحدث تحولا هاما في أداء المنظمات بتحسين إنتاجيتها وسرعة أدائها وجودة خدماتها. وسنتناول فيما يأتي مفهوم الإدارة الالكترونية، أسباب التحول إلى الإدارة الالكترونية، ومتطلبات تطبيقها.

1- مفهوم الإدارة الإلكترونية:

لقد تناول الكثير من الباحثين مفهوم الإدارة الإلكترونية، حيث عرفها العوالمة (6) بأنها:
"عبارة عن استخدام نتاج الثورة التكنولوجية في تحسين مستويات أداء المؤسسات ورفع كفايتها وتعزيز فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة".
أما غنيم فيعرف الإدارة الإلكترونية بأنها: " تبادل الأعمال والمعاملات بين الأطراف من خلال استخدام الوسائل الالكترونية بدلا من الاعتماد على استخدام الوسائل المادية الأخرى كوسائل الاتصال المباشر".(7)

الإدارة الرقمية أو الإلكترونية: هي الإدارة التي تقوم على استخدام الإنترنت وشبكات الأعمال في انجاز وظائف الإدارة:التخطيط، التنظيم ، القيادة ، الرقابة إلكترونياً ، ووظائف الشركة: الإنتاج ، التسويق ، المالية ، الأفراد ، تطوير العمليات والمنتجات والخدمات بطريقة التشبيك الإلكتروني.

وهي منهج حديث موجه إلى المنتجات من السلع والخدمات وسرعة الأداء، ويعتمد على استخدام شبكة متقدمة للاتصالات لبحث واسترجاع المعلومات بغية دعم واتخاذ القرارات الفردية والتنظيمية.(8)

وهي مدخل جديد يقوم على استخدام المعرفة والمعلومات ونظم البرامج المتطورة والاتصالات للقيام بالوظائف الإدارية وانجاز الأعمال التنفيذية ، واعتماد الإنترنت والشبكات الأخرى في تقديم الخدمات والسلع بصورة إلكترونية بالإضافة إلى تبادل المعلومات بين العاملين في المنظمة وبين الأطراف الخارجية بما يساعد على اتخاذ القرارات ورفع كفاءة الأداء وفعاليته.

ولهذا المفهوم عدة تعريفات، قد تتشابه أو تختلف في بعض الجوانب، ولكنها في المحصلة تتحدث عن مجال واحد ، ألا وهو الإدارة الإلكترونية.

من التعريفات الشائعة للإدارة الإلكترونية ما يلي:

- المفهوم الشائع للإدارة الإلكترونية على أنها الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا. (9)

- تعرف الإدارة الإلكترونية بأنها منظومة إلكترونية متكاملة تعتمد على تقنيات الاتصالات والمعلومات لتحويل العمل الإداري اليدوي إلى أعمال تنفذ بواسطة التقنيات الرقمية الحديثة.(10)

نتفق مع تعريف ياسين للإدارة الالكترونية باعتباره التعريف الأعم والأشمل بحيث يغطي جميع المجالات، حيث عرفها بأنها وظيفة انجاز الأعمال باستخدام النظم والوسائل الإلكترونية بحيث تشمل الأعمال الإلكترونية والحكومة الإلكترونية(11).

2- أسباب التحول إلى الإدارة الإلكترونية:

إن التحول من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد الافتراضي ليس عملية سهلة بل شاقة تعتمد أساليب علمية وتقنيات تتطلب خبرات وتخصصات رائدة ، وتستغرق وقتا في الإعداد والتخطيط ينبغي أن تتيحه القيادات الإدارية العليا بصبر، وتوفر للقائمين عليها الإمكانيات المادية والمالية اللازمة وفق المقومات الموضعية المقررة في تلك المشروعات.

يورد عامر الأسباب التالية: (12)

1-التطور السريع في أساليب وتقنيات إدارة الأعمال.

2-ازدياد المنافسة بين المؤسسات وضرورة وجود آليات للتميز داخل كل مؤسسة.

3-الاتصال المستمر بين العاملين على اتساع نطاق العمل.

4-تحسين الخدمات المستمرة.

5-تحسين مشاركة الموظفين.

6-إعادة تعريف البيئة الاجتماعية.

7-ضبط الأداء وفق مواصفات معينة.

ويضيف السالمي الأسباب التالية التي تدعو للتحول إلى الإدارة الإلكترونية: (13)

1-تحسين مستوى الخدمة.

2-ترشيد استخدام الموارد ، حيث يمثل التحول إلى التعامل إلكترونياً عاملا مهما في تحسين مستوى الخدمة للمواطنين وترشيد استخدام الموارد وضبط الأداء وفق المواصفات الفنية والقانونية والنظم الإدارية المعتمدة.

كما أورد ياسين أسبابا إضافية لهذا التحول فرضتها عوامل عديدة نذكر منها: (14)

1-انبثاق ثورة المعلومات والمعرفة والتحول العالمي إلى اقتصاد المعرفة.

2-العولمة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية.

إن من أهم هذه التحديات التي تواجه منظمات اليوم هي التغيرات التكنولوجية وثورة الإنترنت والاتصالات ، حيث أن لها مضامين ضخمة بالنسبة لوظيفة الموارد البشرية ، لأنها تعني تغييرات جذرية في كافة وظائف وأنشطة الموارد البشرية ، وفي دعم وتنفيذ الخطط الإستراتيجية للمنظمة.

3- متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية:

هناك مجموعة من المتطلبات اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية أوردها غنيم (2004) فيما يلي: (15)

- متطلبات تقنيات المعلومات والاتصالات الإلكترونية.
- المتطلبات المالية.
- المتطلبات التشريعية.
- متطلبات تأمين وحماية أعمال ومعاملات الإدارة الإلكترونية

وسنتناول هذه المتطلبات وغيرها بشيء من الإيضاح فيما يلي:

أ-المتطلبات الإدارية:

- ✓ تحتاج الإدارة الإلكترونية لكي تحقق للمنظمات الأهداف المبتغاة منها إلى إدارة جيدة تساند التطوير والتغيير وتدعمه، وتأخذ بكل جديد ومستحدث في الأساليب الإدارية.
- ✓ يشير ياسين (2005) إلى ضرورة وجود قيادات إدارية إلكترونية تتعامل بكفاءة وفعالية مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع قدرتها على الابتكار وإعادة هندسة الثقافة التنظيمية وصنع المعرفة.
- ✓ أن الإدارة الإلكترونية تتطلب وجود بنية تنظيمية حديثة ومرنة أفقية وعمودية باتصالاتها وقبل ذلك بنية شبكية تستند إلى قاعدة تقنية ومعلوماتية متطورة وثقافة تنظيمية تتمحور حول قيمة الابتكار والمبادرة , والريادة في الأداء وإنجاز الأعمال بكفاءة عالية.
- ✓ ويشير غنيم (2004) إلى ضرورة العمل على توعية الأفراد بجدوى أهمية تطبيق أعمال ومعاملات الإدارة الإلكترونية , كذلك تأكيد وتفعيل دور القطاع الخاص جنبا إلى جنب مع القطاع الحكومي باعتبار أنه يمثل قوة دافعة لنجاح تطبيقات الإدارة الإلكترونية.(17)

ب-المتطلبات التقنية:

تعد الإدارة الإلكترونية أسلوب إداري حديث يهدف إلى تطوير أداء المنظمات كما يمكنه أن يحقق نتائج كبيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة لكن هذا الأسلوب الحديث يتطلب توفير البنى التحتية الملائمة لإقامة مشروع الإدارة الإلكترونية.

- ✓ حيث يرى العواملة (2003) ضرورة إعادة النظر في البنية الأساسية للأجهزة والمعدات والبرمجيات لغرض تحديثها كي يستجيب للتغير المنشود لتقديم الخدمة الإلكترونية. (18)

- ✓ ومن المهم الإشارة في هذا الجانب إلى ضرورة ارتباط الإدارة الإلكترونية بجميع الأنظمة الإلكترونية الحديثة وشبكات الاتصالات والمعلومات ؛ لأنها تعد من العناصر المهمة والضرورية لنجاح تطبيقات الإدارة الإلكترونية.
- ✓ شبكة الانترنت، وشبكة الانترانت، وشبكة الاكسترانت لها دور بارز في تقدم المنظمات، ونقلها إلى منظمات رقمية.

ج-المتطلبات البشرية:

- ✓ لابد من تأهيل العناصر البشرية تأهيلا جيدا وعلى مستوى عالي من الكفاءة.

وهذا ما يؤكده غنيم (2004) حيث أشار إلى ضرورة إعداد الكوادر البشرية الفنية المتخصصة ذات الارتباط بالبنية المعلوماتية ونظم العمل على شبكات الاتصالات الإلكترونية، ويمكن تنفيذ ذلك من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية والتي تساعد في إعداد الكوادر البشرية الفنية المطلوبة ؛ لتحقيق الكفاءة عند تنفيذ تطبيقات الإدارة الإلكترونية .(19)

وهناك جملة من المتطلبات البشرية حددها العلاق (2005) فيما يلي: (20)

- ✓ تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الأفراد المؤهلين في نظم المعلومات والبرمجيات والعمل على الانترنت.
- ✓ استقطاب أفضل الأفراد المؤهلين في مجالات نظم المعلومات والبرمجيات.
- ✓ ايجاد نظم فعالية للمحافظة على الأفراد وتطويرهم وتحفيزهم.
- ✓ إتاحة الفرصة أمام الأفراد للتعامل السريع مع المتغيرات في البيئة التكنولوجية من خلال ما يسمى بالتمكين الإداري (Empowerment).

كما يرى جبر(2002) أن من أهم متطلبات الإدارة الإلكترونية تنمية وتطوير الموارد البشرية ؛ لإيجاد كوارد متخصصة وعلى درجة عالية من المهارات المختلفة والمرتبطة بالبيئة الأساسية لنظم المعلومات وقواعد البيانات ونظم العمل على شبكة الإنترنت. (21)

د- المتطلبات المالية:

يعد مشروع الإدارة الإلكترونية من المشاريع الضخمة والتي تحتاج إلى أموال طائلة ؛ لكي نضمن له الاستمرار والنجاح وبلوغ الأهداف المنشودة , من تحسين مستوى البنية التحتية , وتوفير الأجهزة والأدوات اللازمة والبرامج الالكترونية, وتحديثها من وقت لآخر , وتدريب العناصر البشرية باستمرار .

ويشير غنيم (2004) إلى ضرورة وجود متطلبات مالية تختلف في نوعها وحجمها عن المتطلبات المالية اللازمة لتطبيق نظم وأساليب الإدارة التقليدية. (22)

هـ- المتطلبات الأمنية

لقد أصبحت هناك حاجة ماسة في ضوء الثورة التقنية وازدياد شبكات الاتصالات والمعلومات إلى وجود أساليب وإجراءات أمنية تساعد على حماية المعلومات والبيانات من الاختراق.

ويؤيد ذلك كلا من السالمى (2005) حيث ذكر بأن التطورات المتسارعة في العالم والتي تؤثر في الإمكانات والتقنيات المتقدمة المتاحة الرامية إلى خرق منظومات الحواسيب بغية السرقة أو تدمير المعلومات مما أدى إلى التفكير الجدي لتحديد الأساليب والإجراءات الدفاعية الوقائية لحماية منظومات الحواسيب (أجهزة ومعلومات) من أي خرق أو تخريب . (23)

وفي نفس السياق يؤكد غنيم (2004) على أهمية تأمين حماية وخصوصية المنظمات والأفراد، حيث يجب تحديد مجموعة من القواعد التي تحكم خصوصية البيانات والمعلومات وجودتها وتكاملها . (24)

ويمكن القول في ضوء ما سبق أن توفير هذه المتطلبات جميعها ضرورة لا غنى عنها ؛ لكي نضمن نجاح تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية مما يتطلب وجود الإدارة الجيدة والمدركة لأهمية تبني مثل هذه التقنيات الحديثة والسعي لمحاولة توفير متطلبات تطبيقها داخل المنظمات والتصدي لكل العقبات التي تعترض تبنيها.

وفي هذا الصدد يؤكد سيرشت وآخرون (Seresht& others) على أهمية تنمية الوعي الثقافي، لتطبيق تكنولوجيا المعلومات وتعزيز وعي الناس والمسئولين ببنية وأداء ومزايا تبني تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها وتطوير البنية الأساسية الكافية لشبكات العمل والاتصالات وحث المديرين والموظفين وتدريبهم ؛ لتحقيق التطبيق الفعال للإدارة الإلكترونية.(25)

ثالثا: دور الإدارة الالكترونية للموارد البشرية في إعطاء دور أكثر إستراتيجية لإدارة الموارد البشرية

يمكن للإدارة الالكترونية للموارد البشرية أن تغير من الدور الإستراتيجي لإدارة الموارد البشرية في المؤسسة، وللتعرف أكثر على طبيعة هذا التغير نتناول العناصر التالية: تعريف الإدارة الالكترونية للموارد البشرية، أهميتها، أهدافها، المنافع المتحققة من تطبيقها، ومزاياها.

1-تعريف الإدارة الالكترونية للموارد البشرية:

نعرض مجموعة من التعاريف للإدارة الالكترونية للموارد البشرية فيما يلي:

- الاتصال عن طريق التكنولوجيا الموجهة من خلال الشبكات بين المنظمة والعاملين فيها بما يتعلق بإدارة الموارد البشرية. (26)

- تطبيق متميز للتقنيات المعتمدة على الويب في النظم المرتبطة بالموارد البشرية ، والذي سيسهم مع بعض التغيرات التنظيمية الأخرى في إتاحة إمكانية الوصول إلى المعلومات الخاصة بالموارد البشرية على نطاق واسع ، وكذلك توفير فرص عديدة لإدارة تلك المعلومات.(27)

-التطبيق العملي لاستراتيجيات وسياسات وممارسات المنظمة في الموارد البشرية عن طريق الدعم الموجه والاستغلال الكامل لقنوات شبكة المعلومات الداخلية والخارجية والدولية فهي طريقة لأداء وظائف إدارة الموارد البشرية.(28)

وفي دراسة أجريت في جامعة ميشيغان ، توصلت الدراسة إلى أن العوامل ذات الميزة التنافسية لإدارة الموارد البشرية تتكون من: (29)

1-تكنولوجيا إدارة الموارد البشرية.

2-المساهمة الإستراتيجية لإدارة الموارد البشرية.

3-الاعتمادية الشخصية.

4-التوصيل الجيد.

5-المعرفة.

وإن دمج التكنولوجيا مع إدارة الموارد البشرية يعمل على زيادة كفاءة عمليات تفاعل الموظفين وعمليات الاتصال بينهم ، بالإضافة إلى تغيير إجراءات العمل والمهارات المطلوبة سواء لدى إدارة الموارد البشرية أو لدى كافة أفراد المنظمة.(30)

وعلى مختصي الموارد البشرية ، أن يرفعوا مستوى معرفتهم التكنولوجية ، والتعامل بلغة منظمات الأعمال العصرية الموجهة بالتكنولوجيا ، تطوير معارفهم ومهاراتهم وزيادة التنسيق والتنظيم مع الإدارات الأخرى في المنظمة.

وهذا الأمر لا يعني إهمال العنصر البشري في هذه العملية ، فالهدف منها هو زيادة التفاعل مع التغيرات المعاصرة وزيادة كفاءة المنظمة وتقليل التكاليف ، وهذا لا يتم انجازه في منأى عن العنصر البشري ، حيث يبقى العنصر البشري هو محور الاهتمام في المنظمة ، ولكن بإضافة تحديثات تساعده على مواكبة التغيرات في بيئة الأعمال.

2- أهمية إدارة الموارد البشرية إلكترونياً:

حسب التقرير، الذي أجري على كبريات المؤسسات البريطانية واستغرق ثلاث سنوات (2003-2006) على نظام الإدارة الالكترونية للموارد البشرية بناء على التطبيقات المستخدمة لأنظمة معلومات الموارد البشرية، وظهرت أهميته في المجالات التالية: (31)

1-تحسين جودة توفر المعلومات بنسبة91 %

2-تحسين سرعة توفر المعلومات بنسبة81%

3-تحسين الخدمات المقدمة إلى الموظفين بنسبة 56%

4-تخفيض التكاليف والنفقات بنسبة 35%

إن استخدام التكنولوجيا في إدارة الموارد البشرية له أثر كبير في تقليل التكاليف الإدارية الناتجة عن عمليات الأفراد ، تقليل فترة الاستقطاب والتعيين ، زيادة تفاعل الأفراد مع أنشطة مثل تحديد حزمة المنافع والتعويضات والتدريب من خلال الإنترنت وغير ذلك من المنافع الكثيرة التي تتعلق بكافة الوظائف.

3- أهداف الإدارة الالكترونية للموارد البشرية:

تتمثل أهداف الإدارة الالكترونية للموارد البشرية فيما يلي: (32)

1-تحسين التوجه الاستراتيجي للموارد البشرية.

2- تخفيض تكلفة العمالة.

3- تحقيق مكاسب من الموارد البشرية.

4-تسهيل أداء وظائف إدارة

5- رفع معدلات الأداء والإنتاجية في المنظمة.

6-تنمية وتحسين علاقات العمل.

7-دعم أفضل للإدارة عبر أقسام الشركة.

8-توفير فرص أكبر للمشاركة والتدريب.

9-تحسين صورة الشركة.

نخلص إلى أن نظام الإدارة الالكترونية للموارد البشرية سيسهم مع بعض التغييرات التنظيمية الأخرى في إتاحة إمكانية الوصول إلى المعلومات الخاصة بالموارد البشرية على نطاق واسع وكذلك توفير فرص عديدة لإدارة تلك المعلومات.

4-المنافع المحتملة من جراء تطبيق الإدارة الالكترونية للموارد البشرية:

تحصل المنظمة على منافع عديدة من استخدام الإدارة الالكترونية للموارد البشرية، وتنقسم تلك المنافع إلى: (33)

أ -**منافع عظيمة الأثر:** تتمثل فيما يلي:

- تقليل التكاليف عن طريق أتمتة عمليات وأنشطة الموارد البشرية.
- تقليل تكاليف التصحيح عن طريق تحسين دقة المعلومات الخاصة بالموارد البشرية.
- تخفيض تكاليف طباعة ونشر المعلومات عن طريق إتاحة الوصول إليها مباشرة.
- تحسين إنتاجية الموظف عن طريق إتاحة الوصول للمعلومات في أي وقت من أي مكان.
- تقليل تكاليف إدخال البيانات والبحث عنها عن طريق خدمات الموظفين والمدراء الذاتية.
- زيادة كفاءة تكاليف اتخاذ القرارات من خلال التحليل المطور لمعلومات الموارد البشرية.
- تقليل متطلبات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات من خلال استخدام واجهة خدمات الموارد البشرية.

ب منافع عادية الأثر:

- إتاحة المعالجة الفورية للمعلومات المؤدية إلى تخفيض الدورة الزمنية.
- زيادة رضا الموظف من خلال تحسين جودة خدمات الموارد البشرية والوصول للمعلومات.
- السماح لإدارة الموارد البشرية بالتحول إلى شريك استراتيجي للمنظمة.

- مؤشر محتمل للتغيرات في ثقافة المنظمة التي تحفز الإبداع الذاتي وتطور معايير الخدمات الداخلية.

5- مزايا نظام الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية:

إن من أهم مزايا نظام الإدارة الالكترونية ما يلي: (34)

- زادت الحاجة للعاملين في ظل الإدارة الالكترونية للموارد البشرية بسبب سهولة المنافسة والبحث عن وظائف بديلة.
- تستخدم الشركات البوابات الالكترونية لزيادة مراكزها التنافسية ومن ثم زيادة الإنتاجية الكلية والنوعية.
- ربط قواعد البيانات المختلفة داخل إدارة الموارد البشرية مع بعضها مثال برمجيات الأجور وبرمجيات الأداء وإتاحتها على الموقع على الانترنت لكل من العاملين والمديرين.
- كتابة التقارير الفورية عن العاملين من بوابة الشركة على الانترنت باستخدام المعايير مما يوفر للمديرين القرارات الموضوعية.

6- متطلبات وجود الأعمال الإلكترونية في العالم العربي:

لا يزال العالم العربي مبتدأً في مجال الأعمال الإلكترونية، إلا أننا نشاهد تحركات جيدة في بعض الدول وضحلة في بعضها الآخر .إن إمكانيات النجاح متوفرة، والمسألة الجوهرية في نجاحنا في هذا الاتجاه هو وجود الرؤية الإستراتيجية الشاملة لتحقيق أهداف محددة في هذا المجال يجب أن تضم هذه الرؤية الشاملة معالجة الموضوع من كل جوانبه، فمتطلبات وجود الأعمال الإلكترونية في العالم العربي هي في المجالات التالية: (35)

- ✓ البنية التحتية اللازمة من اتصالات، حواسيب، نظم معلومات.
- ✓ الأطر البشرية من حيث التكوين ومن حيث التدريب.
- ✓ البحث والتطوير والدراسات اللازمة لتوطين هذا الاقتصاد الجديد.
- ✓ التشريعات الضرورية لإيجاد البيئة التنظيمية لتسهيل انتشار الأعمال الإلكترونية.
- ✓ سياسة ضريبية وجمركية مناسبة.
- ✓ دعم حكومي وفق مبادرة وطنية مبنية على رؤية وإستراتيجية.

إضافة إلى ما تم ذكره من متطلبات، لا بد من إيجاد أشكال جديدة من المنظمات التي تتناسب مع هذا الاقتصاد الجديد كالمنظمات الافتراضية.

-مفهوم المؤسسات الافتراضية:

المنظمة الافتراضية عبارة عن شبكة منظمات مستقلة ومتناثرة جغرافيا وذات رسالة متداخلة جزئيا، حيث يسعى جميع الشركاء ضمن هذه الشبكة إلى جعل جداراتهم المحورية ومعارفهم في متناول بعضهم البعض.

والواقع أن المنظمات الافتراضية غالبا ما تشخص وتعرف بالاستناد إلى خصائصها الموضحة أدناه: عابرة للحدود، جدارات محورية مكملة، تقاسم المعرفة، تناثر جغرافي، تغير المشاركين، المساواة بين المشاركين، اتصالات الكترونية، التوجه بالعميل، الاعتمادية المتداخلة، التمكين للصلاحيات والمسؤوليات والمساءلات. (36)

الخـــــاتمة:

خلق عصر المعلومات بيئة عمل تتسم بالتغيير السريع وتزايد متطلبات الأداء حيث تواجه المؤسسات تحديات تتعلق بحسن الأداء والتغير المستمر للتكيف مع بيئة العمل في معظم الحالات يجب أن تكون التغييرات سريعة وأن يتم تنفيذها بمهارة وأن تستهدف بوضوح تنفيذ إستراتيجية عمل فاعلة، بل يجب أن يكون التغيير مستمرا وسريعا حتى يسمح للمؤسسات أن تواكب سرعة الأعمال نفسها إذ أن أهمية التغيير في بيئة اليوم تؤكد أن المؤسسات التي لا تتغير ستسلك طريقها إلى الانقراض لأنها لم تعد متوائمة مع بيئة العمل الحالية في عصر الافتراضية.

طغى الاقتصاد الافتراضي على الاقتصادات الحقيقية وقلل من استثمار الأموال في القطاعات الحيوية الأخرى كالزراعة والصناعة والعقارات وغير ذلك مما يحتاجه الإنسان فعليا، الأمر الذي يضع العالم على حافة أزمة تتعلق بأمن الإنسان الاقتصادي.

إن الوصول إلى توفير متطلبات الإدارة الإلكترونية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال برنامج استراتيجي متكامل وشامل لإعادة هندسة عمليات وأعمال المنظمة.

وفي عصر انتهاء مفهوم الوظيفة الآمنة، والتغير في هياكل المنظمات، وتقليص العمالة بسبب الأتمتة والتكنولوجيا والتوجه إلى اقتصاد المعرفة وخدمة نمط وتوجه يستجيب للتغيرات، ويعطي مرونة لوظيفة إدارة الموارد البشرية الكترونيا. تمثل الإدارة الإلكترونية تحولا شاملا في المفاهيم والنظريات والأساليب والإجراءات والهياكل والتشريعات التي تقوم عليها الإدارة التقليدية، وهي عملية معقدة تشتمل على نظام متكامل من المكونات التقنية والمعلوماتية والمالية والتشريعية والبيئية والبشرية وغيرها، وبالتالي لا بد من توفر متطلبات عديدة ومتكاملة لتطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية وإخراجها إلى حيز الواقع العملي.

ومن أهم المتطلبات اللازم توفرها ما يلي:

- ✓ وضع إستراتيجيات وخطط التأسيس بتشكيل إدارة أو هيئة لتخطيط ومتابعة وتنفيذ الخطط لمشروع الإدارة الإلكترونية.
- ✓ توفير البنية التحتية الإلكترونية.
- ✓ تطوير التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية وفق تحول تدريجي.
- ✓ تعليم وتدريب العاملين وتوعية وتثقيف المتعاملين: إن التحول نحو الإدارة الإلكترونية لا يعني الاستغناء عن العنصر البشري، ولكن يجب توفير العناصر البشرية التي لديها المهارات والقدرات الفنية والإدارية، وتتقبل فكرة الإدارة الإلكترونية وتعي أبعادها، ومنطلقاتها وأهدافها

لكي تستطيع الوفاء بمتطلبات تطبيقها والإلمام بأساليب التعامل مع الوسائل التقنية الحديثة. وذلك عن طريق العناية بعمليات الاختيار للكفاءات، والتدريب المكثف على تقنية المعلومات.

- ✓ إصدار التشريعات الضرورية أو تعديل التشريعات الحالية وتطويرها.
- ✓ ضمان أمن وحماية المعلومات في الإدارة الإلكترونية.
- ✓

انعكست التقنيات الجديدة على منظمات العمل بكافة أشكالها ومجالاتها، وأنتجت أوضاعاً وممارسات وأساليب عمل جديدة، وسيكون لتلك الأوضاع تأثيراتها على هياكل وفعالية الموارد البشرية في تلك المنظمات، التي تسمى بالمؤسسات الافتراضية.

وقد انعكست تلك الآثار على هياكل الموارد البشرية في منظمات العمل المعاصرة على النحو التالي:

– تنامي الاحتياج إلى فئات جديدة من العاملين ذوي المعرفة المتخصصين في أعمال البرمجة للحاسب الآلي وغيرهم من أصحاب المهارات الفكرية والقدرات الذهنية القادرين على استيعاب التقنيات الجديدة وتطبيقاتها في ظل أعمال الاقتصاد الافتراضي وأنشطة المنظمات الافتراضية.

– تزايد الحاجة إلى موارد بشرية تتمتع بقدرات هائلة على تنويع الأعمال والانتقال السريع بين مواقع العمل المختلفة على اتساع العالم، والقدرة على التكيف مع الثقافات المتعددة التي تتعامل معها المنظمات العولمية.

توصيات واقتراحات:

لتفعيل مفهوم الإدارة الالكترونية والأعمال الالكترونية في الدول العربية، لا بد من:

- ✓ زيادة التجارة البينية العربية، وكذلك زيادة الصادرات على الواردات في مجال الأعمال الإلكترونية.
- ✓ تحسين البنية التحتية للإنترنت العربي أي: إيجاد شبكات إنترنت وطنية قوية وتقانة الألياف البصريةDSL
- ✓ تحسين الشبكات الهاتفية وزيادة عرض حزمتها أو سرعة انتقال المعلومات عليها .
- ✓ إيجاد عدد كبير من مزودي الخدمة ضمن الشبكات الوطنية للإنترنت .
- ✓ تشجيع انتشار الإنترنت بين المواطنين أي تعريب المواقع بهدف زيادة التجارة الإلكترونية المحلية والعربية البينية.
- ✓ زيادة وجود قواعد المعطيات المعربة على الإنترنت وفهرستها ضمن محركات البحث.
- ✓ تخفيض أسعار الهاتف والإنترنت، وذلك لدعم الأعمال الإلكترونية .
- ✓ تخفيض الضرائب على مركبات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحرير الاتصالات.
- ✓ تبني مبادرات وطنية لمحاربة الأمية المعلوماتية ووضع مشاريع تعليم وتدريب في المعلوماتية على المستوى الوطني.

- ✓ دعم الدراسات والبحث والتطوير في مجالات المعلوماتية والأعمال الإلكترونية أي:
  - اكتساب الخبرة الوطنية في مجال التعريب المعلوماتي،
  - اكتساب الخبرة الوطنية في مجالات الشبكات لتوطينها من حيث حسن إدارتها ورفع سرعته،
  - اكتساب الخبرة الوطنية في أمن المعلومات الحاسوبية وبالتالي أمن التجارة والمبادلات المالية وغيرها،
  - اكتساب الخبرة الوطنية في تجهيزات وبرمجيات الترجمة الآلية من والى العربية على الإنترنت.
- ✓ تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية لانتشار الأعمال الإلكترونية أي:
  - حرية انتقال المعلومات وبالتالي تقليل ميل العرب لفتح مواقع شركاتهم خارج العالم العربي.
  - تشريعات ضمان الملكية الفكرية.
  - تشريعات تحرير النقل والاتصالات.
  - تسهيلات التخليص الجمركي.
- ✓ تحسين البيئة المصرفية للسماح بانتشار الأعمال الإلكترونية أي:
  - تسهيلات الدفع ببطاقات الائتمان
  - تشجيع المصارف للوجود على الإنترنت تفاعليًا للتوقيع الرقمي وللتعريف بالشركات.
  - اعتماد رسمي للتوقيع الإلكتروني والتشفير على الإنترنت.
- ✓ إحداث شركات النقل السريع والتخليص الجمركي السريع.
- ✓ تشجيع قيام شركات الأعمال الإلكترونية العربية أي:
  - حاضنات لشركات الإنترنت.
  - حدائق العلم والتكنولوجيا في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
  - أسواق ومناطق صناعية لتكنولوجيا الإنترنت.
  - توفير رأس المال المخاطر لشركات الأعمال الإلكترونية.

الهوامش:

(1) بثينة لبنة، **الاقتصادات غير الحقيقية ، مقدرات مالية مهدرة تستنزف الموارد دون إنتاج فعلي**، جريدة الرؤية ، 16 أكتوبر 2011 ، من الموقع الشبكي: http://www.alroya.info/ar/alroya-newspaper/econamic تاريخ التحميل: 2012/02/02.

(2) من الموقع الشبكي:
http://cahiersdelaliberte.org/index.php?option=com_content&view=article&id=1561:economievirtuelle-frar&catid=56:economie&Itemid=413

(3) محمد الجيلاني، **الاقتصاد الافتراضي**، من الموقع الشبكي،
http://hizb-ut-tahrir.info/info/index.php/contents/entry_2787تاريخ التحميل: 2012/01/30

(4) من الموقع الشبكي:http://www.alhayzoum.com/crise-economique تاريخ التحميل: 2012/02/07.

(5) جواد البشيتي، **الاقتصاد الافتراضي**، من الموقع الشبكي:http://www.alarabalyawm.net/pages.php?articles_id=6112

(6) نائل عبد الحافظ العواملة، **نوعية الإدارة والحكومة الإلكترونية في العالم الرقمي دراسة استطلاعية** ، مجلة الملك سعود ، مج 15 ، 2003ص 263.

(7) أحمد محمد غنيم، **الإدارة الالكترونية : أفاق الحاضر وتطلعات المستقبل**، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر،2004، ص 30.

(8) طارق عبد الرؤوف عامر، **الإدارة الإلكترونية نماذج معاصرة**، دار السحاب للنشر ، القاهرة، مصر،2007 ، ص 25.

(9) علاء عبد الرزاق السالمي وخالد إبراهيم السليطي، **الإدارة الإلكترونية**، دار وائل، عمان، الأردن، 2008، ص32.

(10) طارق عبد الرؤوف عامر، مرجع سابق، ص 28.

(11) سعد غالب ياسين، **الإدارة الإلكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية**، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 2005 ، ص22.

(12) طارق عبد الرؤوف عامر، مرجع سابق، ص 46.

(13) علاء عبد الرزاق السالمي، مرجع سابق، ص 61.

(14) سعد غالب ياسين، مرجع سابق، ص 28.

(15) أحمد محمد غنيم، مرجع سابق، ص 343.

(16) سعد غالب ياسين، مرجع سابق، ص 238.

(17) أحمد محمد غنيم، مرجع سابق، ص 344.

(18) نائل عبد الحافظ العواملة، مرجع سابق، ص 200.

(19) أحمد محمد غنيم، مرجع سابق، ص 345.

(20) بشير عباس العلاق ، **الإدارة الرقمية المجالات والتطبيقات** ، ط 1 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستشارية، أبو ظبي، 2005، ص 217.

(21) محمد صدام جبر، **الموجه الإلكترونية القادمة : الحكومة الإلكترونية**، مجلة الإداري ، س 24، ع 91 ، 2002، ص 200.

(22) أحمد محمد غنيم، مرجع سابق، ص 347.

(23) علاء عبد الرزاق السالمي، مرجع سابق، ص 163.

(24) أحمد محمد غنيم، مرجع سابق، ص 350.

(25) سميرة مطر المسعودي، **معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة الموارد البشرية بالقطاع الصحي الخاص بمدينة مكة المكرمة من وجهة نظر مديري وموظفي الموارد البشرية**، الجامعة الافتراضية الدولية، المملكة المتحدة، 2010، ص 45.

(26)Huub Ruel , Tanya Bondarouk, Mandy Van Der Velde , **The Contribution of e-HRM to HRM Effectiveness : Results from Quantitative Study in a Dutch Ministry** , employee relation ,Vol.(29) , Issue(3) 2007, p4,

(27) هوبكنز، ماركهام، ترجمة خالد العامري، **الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية** ، ط1 دار الفاروق للنشر، القاهرة، مصر،2007 ، ص18.

(28) النجار ، فريد ، **الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق** ، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، مصر، 2008 ، ص 242

(29)Jennifer Schramm , **HR Technology Competencies : New Roles for HR Professionals** , HR Magazine , www.shrm.org /research , 2006 .p 1

(30)Emma Parry , Shaun Tyson , Doone Selbie , Ray Leighton , **HR and Technology: Impact and Advantages** , www.cipd.co.uk , 2007 .p1

(31)Chartered Institute of Personnel and Development , **Changing Agenda** , UK , www.cipd.co.uk , 2006.p 6.

(32) فريد راغب النجار، مرجع سابق، ص242.

(33)Emma Parry , Shaun Tyson , Doone Selbie ,Ray Leighton, op cit ,p8

(34) فريد راغب النجار، مرجع سابق، 248.

(35) محمد مراياتي، **الأعمال الالكترونية والعالم العربي**، من الموقع الشبكي:

http://www.abhatoo.net.ma/index.php/fre/content/download/9996 تاريخ التحميل: 2012/02/05.

(36) بشير عباس العلاق، طاهر محسن الغالبي، **المنظمات الافتراضية والتجارة الالكترونية**، المؤتمر العربي لتكنولوجيا المعلومات والإدارة، ص 7.